

٧ المسار الاستراتيجي

الشراكات

يهدف هذا المسار الاستراتيجي إلى التأكيد على أوجه التعاون بين القطاعات والتعاون متعدد الاختصاصات على كل مستويات الحكومة والمجال الجغرافي المكاني ١ والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي بوصفه أساس لتطوير إطار عمل واستدامة المعلومات المكانية المتكاملة وطنياً.

والهدف هو بنا قيمة للمعلومات المكانية وادامتها من خلال قاعدة ثقافية قائمة على التكامل والشراكات الموثوقة والتحالفات الاستراتيجية التي تدرك الاحتياجات والتطلعات والأهداف المشتركة من أجل تحقيق الأولويات والمخرجات الوطنية.

وترتكز ورقة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على "مستقبل تنفيذ هذه الخطة من جانب كل الدول وأصحاب المصلحة، والمساهمين في الشراكة التعاونية". ولكونها خطة عمل متكاملة، تحدد ورقة عمل ٢٠٣٠ الشراكات، فضلاً عن الأشخاص وكوكب الأرض والرفاه للجميع والسلام الشامل كأحد مرتكزاتها الخمسة، وذلك بهدف تشجيع وتعزيز الشراكات الفاعلة في القطاع العام والعام-الخاص والمجتمع المدني، إعادة صياغة مصادر الشراكات اعتماداً على الخبرة واستراتيجيات

تسهم الشراكة في تنسيق السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات. تلك الجهود المشتركة تدعم للحد الأقصى تفادي الاستثمارات الزائدة والمتشابهة والاستفادة من مجالات التآزر والتعريف بثقافة المشاركة. لأجل هذه الأسباب، يجب دوماً استكشاف الشراكات.

تجمع الشراكات بين أوجه القوة والمفاهيم المختلفة التي تحفز الابتكارية والإبداع، والتي غالباً ما تكون من خلال دفع الإمكانيات المتفردة والإنجازات نحو تحقيق الأهداف المشتركة. كما توفر الشراكات، على كل المستويات سواء الدولية أو الإقليمية أو الوطنية أو محلية، المهارات والخبرات والمعرفة والموارد المختلفة التكميلية من أجل إنشاء إجراءات إدارة المعلومات المكانية وتقويتها وتنظيمها. كما تعمل الشراكات على توفير الاختلاف التي قد تزيد من المعرفة والإمكانيات التنظيمية وتعزز خطوات العمل والخدمات المكانية وتحسن فعالية إدارة المعلومات ومشاركة البيانات.

يشمل مصطلح "المجال المكاني" في بعض الدول والمناطق، خصوصاً أفريقيا، ما يدل على القطاع الجغرافي المكاني بالكامل بوصفه "التخصص الجغرافي المكاني".

الملخص

تشارك ترتيبات الشراكة في أربع عناصر أساسية:

- **التعاون بين القطاعات والاختصاصات** – يشمل ذلك الشراكات الجاذبة للأشخاص من مختلف الاختصاصات لدراسة المشكلات وإعادة تعريفها من مختلف المناظير بحثًا عن الحلول، وفقًا للفهم الجديد للمواقف الصعبة.
 - **التعاون بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية** – يشمل ذلك الشراكات البحثية والتنموية المشكّلة للبحث على إجراء الأبحاث وتوفير الابتكارات والأنشطة لتوفير الفوائد التكنولوجية والعملية والاجتماعية والاقتصادية.
 - **التعاون الدولي** – في حال تطوّر الدول شراكات داعمة لإدارة معلوماتها المكانية المتكاملة لتحقيق الأهداف والمخرجات عبر الحدود الإقليمية أو العالمية.
 - **المشاركة المجتمعية** – تشير المشاركة المجتمعية إلى الشراكات مع المجتمع المدني، حيث يتعامل أصحاب المصلحة مع الأمور والتحديات والفرص المؤدية إلى المخرجات الملموسة لأجل صالح المجتمع المحلي وأفراده.
- تقوم هذه العناصر على المبادئ المعززة لإجراءات الشراكة الناجحة التي يمكن لكل دولة اتباعها. كما تطبق تلك المبادئ من خلال الإجراءات الاستراتيجية المتعددة التي تسهم في تقوية المشاركة والالتزام بغرض تحقيق إطار عمل المعلومات المكانية المتكاملة. وتُقدّم الأدوات، مثل المصفوفات، والنماذج والقوائم المرجعية في الملاحق لمساعدة الدول على العمل عبر المفاهيم والعمليات لإنجاز كل إجراء بنجاح. يُوضح الشكل ١-١ الهيكل الكلي للشراكات.
- وستساعد تلك الإجراءات، حال إتمامها، بالإضافة إلى ما يرتبط بها من إجراءات ٢، في تحقيق العناصر الأربعة التي بدورها ستقدم المخرجات والمنافع الوطنية الحيوية والمستدامة للدولة. وتضم هذه المخرجات الحصول على:
- **الإمكانات التنموية من خلال مشاركة المعلومات وتعلمها ونقلها وتنسيقها.**
 - **المعرفة والخبرة والتحسينات والقدرات التنظيمية المعززة عبر الموارد المتكاملة.**
 - **المرونة في التحوّل الرقمي والإصلاح.**
 - **الابتكار المعزز من خلال التعاون والجهود المشتركة القائمة على الجهود المتبادلة.**





الشكل ٧-١: الهيكل الكلي للشراكات، موضحة العناصر الأساسية الأربعة والمبادئ التوجيهية والإجراءات ذات الصلة والأدوات المحددة في الملاحق لدعم وتحقيق المخرجات.

٧-١ مقدمة

تعتبر الشراكات الاستراتيجية علاقات
تعاونية بين المؤسسات ذات المقاصد
المشتركة

تعتبر الشراكات الاستراتيجية علاقات تعاونية بين المؤسسات ذات المقاصد المشتركة. غالبًا ما يتعاون الشركاء لتوفير المهارات والمعرفة والبيانات والموارد المختلفة المكملة لبعضها البعض لمبادرات أو برامج التنمية من أجل تدعيم إدارة المعلومات المكانية التي الغير متوفرة، خصوصًا حول تنمية القدرات ومشاركة البيانات.

تبني الشراكات القدرات المالية والتقنية والبشرية لتعزيز إجراءات إدارة المعلومات المكانية المتكاملة وطنيا أو ما دون الوطنية. كما يمكن للشراكات تعزيز كفاءة جهود التنمية من خلال التعريف بالمزايا التنافسية لأطراف الشراكة والاستفادة منها (برينكرهوف، ٢٠٠٢).

تتيح أوجه الشراكة والتعاون متعددة الأطراف عددًا أكبر من الموارد. قد تشمل هذه الموارد على المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات والخبرة والإمكانات المالية. كما أن لديهم إمكانية إبتكارية والإبداعية لاختيار الشركاء وإسهاماتهم ذات الصلة، مما يدل على قدرتهم على احتواء التغيير والتعامل مع المشكلات وتقديم المخرجات القادرة على إحداث التغيير. إن الشراكات وأوجه التعاون أساسية لتنفيذ وتحقيق الأولويات الاستراتيجية والتنمية الوطنية وورقة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وإطار عمل المعلومات المكانية المتكاملة.

توفر الشراكات الاستراتيجية فرصة لبناء القدرات من خلال نقل المعرفة والخبرة والتقنيات ذات الصلة، مع وضع السياسات وجمع البيانات ودمجها وإجراء الأبحاث وأعمال التطوير والابتكار. ويؤكد إطار عمل المعلومات المكانية المتكاملة على تطوير التعاون بين القطاعات والاختصاصات والتنسيق الأكاديمي ومع القطاع الخاص والجهود المشتركة والشراكات والمشاركة المجتمعية والتعاون الإقليمي والدولي.

يلزم التأزر لبناء المعرفة والخبرة والموارد البشرية لتدعيم تنفيذ إدارة المعلومات المكانية المتكاملة بغية تحقيق الأولويات الاستراتيجية والتنمية الوطنية وورقة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في كل الدول وعلى كل الأصعدة.

تملك الشراكات متعددة الأطراف إمكانية دعم عدد من الموارد لتعزيز إدارة المعلومات المكانية المتكاملة، بما في ذلك وضع منهج الابتكارية من مختلف الشركاء المساهمين، وهذا معناه القدرة على التعامل مع التعقيدات وإحداث التغيير.

تعمل الشراكات على أي مستوى، سواء كان محلي أم إقليمي أو عالمي. وقد توجد بين مؤسستين أو عدد من المؤسسات داخل الحكومة. وقد تُفعل الشراكات بين الحكومات والمؤسسات أو أي منهما مع المجتمع والمؤسسات المدنية أو القطاع الخاص أو الأوساط الأكاديمية أو المنظمات الإقليمية أو الدولية.

تزدهر الشراكات مع الحوكمة الجيدة والسياسة التمكينية وإطار العمل القانوني. وتحتاج الإجراءات المؤسسية وأطر العمل السياسية والقانونية والقواعد المالية والتدابير الاحتياطية إلى مراجعتها بين الحين والآخر والإشارة إليها كمقدمات لنظام بيئة المعلومات المكانية – من حيث التقنيات والتطبيقات.

توضح ترتيبات الشراكة الأدوار والمسؤوليات بين المنظمات ضمن إدارة المعلومات المكانية. والتي تشمل على القواعد والعمليات والرؤى والشروط التنظيمية بين المنظمات. كما تشمل الترتيبات على آليات التعاون بين القطاعات الحكومية وأصحاب المصالح من غير القطاع العام، مثل المانحين ومؤسسات القطاع الخاص والقطاعات غير الحكومية، كما قد تتضمن الترتيبات التعاونية مع الجمعيات والأفراد المشاركين في برامج جمع البيانات وتخطيطها.

قد يلزم لبعض الدول وضع ترتيبات الشراكة الجديدة لتحويل ممارسات إدارة المعلومات المكانية ودمجها عبر القطاع الحكومي الأشمل ولتضمين أصحاب المصلحة ذوي الصلة. غير أنه لا يوجد أي ترتيب للشراكة العالمية يناسب كل الدول. غير أن للمناهج الناجحة عددًا من العناصر المشتركة التي تطوّرت عن الخبرات الماضية والدروس المستفادة.

يتزايد وضوح مزايا الشراكات لإدارة المعلومات المكانية المتكاملة. ويجلب الشركاء المعرفة والموارد والخبرات المختلفة التكميلية لتدعيم إدارة وتنسيق وقيادة وجمع المعلومات المكانية الفاعلة والمستدامة. ويناقش هذا المسار الاستراتيجي أهمية الشراكة ويحدد العديد من الإجراءات التي يمكن للدول اتباعها وتنفيذها لتدعيم المعلومات المكانية الفاعلة والمستدامة وجمعها وإدارتها وتنسيقها وتوجيهها، وتعزيز التعاون.

ورغم انها ليست دائما الخطوة الأولى، إلا إنها خطوة مهمة تأتي لفهم الحاجة للشراكة والفرص المتاحة من خلالها. لكن من المفيد أن تتضمن الإجراءات المؤدية إلى الشراكات وأوجه التعاون متعددة الأطراف لفهم الشراكات وتقييم الفرص وتحديد الشركاء المحتملين ودراساتهم واختيارهم وتشكيل الشراكات وإدارتها. حيث سيوفر هذا نهجاً مسبقاً لإدامة ممارسات إدارة المعلومات المكانية.

٧-٢ السياق والأساس المنطقي

تحدث الشراكات التنوع الذي
قد يزيد المعرفة التنظيمية
ويوجد الإمكانيات ويطور
القدرات.

تؤكد ورقة عمل ٢٠٣٠ على أهمية الشراكات العالمية لتحقيق ورقة^٣ "تغيير عملنا" والالتزام القوي تجاه تحقيقها الشامل، مع إدراك أنها ستتيح الشراكة العالمية المتجددة والمعززة والتي تجمع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ونظام الأمم المتحدة وغير ذلك من الفاعلين لحشد كل الموارد المتاحة^٤.

ويتزايد وضوح مزايا الشراكات لإدارة المعلومات المكانية المتكاملة، مما يجلب التنوع الذي قد يزيد المعرفة التنظيمية ويوجد الإمكانيات ويطور القدرات لإنشاء ترتيبات لإدارة المعلومات المكانية أو تقويتها أو تنظيمها. يوفر الشركاء المهارات والخبرات والمعرفة والموارد المختلفة التي تعتبر أيضًا تكملية، وذلك للمبادرات أو البرامج، مع تحفيز الابتكار وتوفير المفاهيم والقدرات واسعة النطاق لتحسين الاستجابة للاحتياجات المتغيرة أو الناشئة أو الأكثر تعقيدًا. وللشراكات عبر الأطراف أثر محتمل لتجميع الموارد، حيث تُقتسم المسؤوليات وتظهر الفرص الجديدة لمزيد من الاستخدامات وفهم أنواع البيانات المختلفة والمصادر المتغيرة.

في حين تُستكشف هذه المزايا، قد يصعب إنشاء الشراكات، حيث يكمن التحدي في الحفاظ عليها وتفاديها المناهج التقليدية في إدارة المعلومات المكانية. ذلك هو الحال عندما توجد فروقات واضحة في فلسفات أو أساليب العمل والتي قد تؤثر سلباً على سير العمل. تلك هي فرصة القيادة الفاعلة لضمان تأكيد المزايا الإيجابية في التعامل مع الاهتمامات تعاملاً واضحاً. والتأكيد على أهمية تجاوز المناطق المنعزلة، حيث تنمو المشاركة المجتمعية وتحد من الممارسات التقييدية.

قد يوجد الشركاء المحتملون على كل الأصعدة - الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك الوكالات والكيانات الحكومية والتنمية الدولية ووكالات الإغاثة والمانحين والمؤسسات الخيرية وغير الحكومية والمجتمعات المدنية والقطاعين الصناعي والخاص والجهات الأكاديمية والبحثية والهيئات المهنية والتنظيمية والمالية.

قد تتحدد الشراكات بالزمن أو تستند إلى المشروعات أو تتعدد سنواتها أو مجالاتها لتحقيق المخرجات المشتركة والمطلوبة. واحتياجات الشراكة قد تصنف ضمن واحدة أو أكثر من الفئات الآتية، على سبيل المثال: شراكات البيانات وشراكات تنمية الإمكانيات والقدرات وشراكات دمج التكنولوجيا والنظم والشراكات البحثية والابتكارية وشراكات التنمية المشتركة وشراكات اقتسام الخدمات والتعليم وشراكات تعزيز المعرفة والشراكات المؤسسية وشراكات الحوكمة.

وتستلزم طريقة التفكير في الشراكات من المؤسسة إعادة دراسة الممارسات التقليدية وأساليب التشغيل القديمة. حيث تتداخل آثار الشراكة في كل جانب من جوانب المؤسسة وكيفية عملها. وتتسم الشراكة بالصعوبة، لكنها حيوية لإدارة المعلومات المكانية. وتتطلب جلب المنظمات مع المهام والمناهج وثقافات العمل والمصالح والمفردات والقيم المختلفة لإيجاد مناهج متوازنة تقدم قيمة للجميع. ويُقصد باتباع نهج الشراكة متعددة الأطراف أنه باستطاعة الحكومات دعم الكثير من الموارد (المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات والخبرة والموارد المالية) للتعامل مع المواقف المعقدة التي تقدم الإصلاحات التحويلية والسياسية الهامة لإدارة المعلومات المكانية المتكاملة. ولا يمكن لأي مؤسسة منفردة تقديم البيانات والأنظمة والبنية التحتية والتحول الرقمي لدعم الاقتصاد الرقمي والمعرفي، مثل معلومات المدن الذكية اللازمة لمواجهة تأثيرات الكوارث، والاستجابة لها. وايضا إجراءات التغيرات المناخية العديد من المجالات والهيئات التي يجب أن تعمل معاً لتحقيق المخرجات الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

^٣ تغيير عالمنا: ورقة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (١/٧٠/A/RES)

٣-٧ المنهج

يكون نهج إيجاد واستدامة قيمة المعلومات المكانية عبر الثقافة القائم على الشراكات الموثوقة والتحالفات الاستراتيجية.

يبدأ منهج تعزيز شراكات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بفهم واضح وتقدير لنقاط القوة والمزايا الفريدة التي توفرها كل منظمة للشراكة. تدفع الشراكة بالمعلومات المكانية والمنتجات والخدمات إلى الأسواق الجديدة وتكشفها للمجتمعات الجديدة والتطبيقات، مع تمكين المنظمات من تخطي الحواجز التقليدية للبقاء على صلة بالموضوع وتوسيع نطاق استخدام الكفاءات الأساسية لكل شريك.

ويستمر القطاعان العام والخاص في لعب دور هام لتوفير التقنيات والمعلومات المطلوبة لتعزيز الفرص المتاحة، فهما يوفران عناصر معلومات مكانية قيمة وفريدة من نوعها وتقنيات وخدمات مطلوبة لفهم وتعزيز استخدام المستخدم النهائي للمعلومات المكانية. وثم سيكون التعاون بين جميع الجهات المختلفة الفاعلة في المجال المكاني على نطاق واسع حاسماً.

ويكون منهج إيجاد وإدامة قيمة المعلومات المكانية عبر الثقافة، القائمة على الشراكات الموثوقة والتحالفات الاستراتيجية التي تدرك الاحتياجات والتطلعات المشتركة والأولويات الوطنية. ويتضمن المنهج أربعة عناصر رئيسية هي دليل الدول لتأسيس الشراكات الفاعلة وتعزيز إدارة المعلومات المكانية المتكاملة.

تلك العناصر هي التعاون عبر القطاعات والتعاون متعدد التخصصات والقطاع الخاص والتعاون الدولي والمشاركة المجتمعية. وتوضح هذه العناصر بمزيد من التفصيل أدناه في القسم ٧-٤.

كما يشتمل المنهج على تدابير المسار الاستراتيجي الموصى بها كأسلوب لتحقيق العناصر الأساسية الأربعة. وتُدعم تلك التدابير بالمبادئ التوجيهية، حيث توفر الدعم التدريجي لتنفيذ وتحقيق المخرجات المستهدفة. في حين قد تتفرد هذه الإجراءات بهذا المسار الاستراتيجي، لذا يوجد العديد من التدابير المترابطة واللازمة والواردة تفصيلاً في المسارات الاستراتيجية الأخرى التي قد تحتاج إنجازها. كما تتوافر أدوات المساعدة لإكمال التدابير في ملاحق المسار الاستراتيجي. منهج المسار الاستراتيجي رقم (٧): توضح الشراكات في الشكل ٧-٢ وتُشرح في الأقسام التالية.

٤-٧ العناصر

٧-٤-١ التعاون بين القطاعات والتعاون متعدد الاختصاصات

يتطلب تنفيذ إطار عمل المعلومات المكانية المتكاملة العديد من الأشخاص من مختلف الاختصاصات للعمل معًا، اعتمادًا على التخصص والخبرة. يمكن أن يتخذ التعاون أشكالًا عديدة، بدءًا من التواصل البسيط، حيث يتم تبادل المعلومات لتحقيق المنفعة المتبادلة إلى التنسيق والتعاون الأكثر تنظيمًا، حيث قد تضطر المنظمات إلى تغيير عمليات وبروتوكولات إدارة البيانات الخاصة بها والموافقة على مشاركة البيانات والموارد والأنظمة لغرض مشترك.

في كثير من الحالات، سيتطلب التعاون تعزيز قدرة المنظمات الشريكة لتحقيق المنفعة المتبادلة. قد يتخذ الاستثمار شكل التمويل المشترك المستقل من قبل كل منظمة أو مساهمات في مجموعة مشتركة. مثال على ذلك هو المكان الذي يقرر فيه كيانان أو أكثر المشاركة في فكرة إدارة بيانات مكانية. يتطلب هذا النوع من التعاون مستوى كبيرًا من الثقة بين الشركاء، بالإضافة إلى قدرة المؤسسات على مشاركة الأدوار والمسؤوليات في جميع جوانب التخطيط والحوكمة والتنفيذ والتقييم والمراجعة لإنشاء نظام إدارة معلومات جغرافية مكانية أفضل أو أكثر سلاسة.

وقد تنشئ أي منظمة فريقيًا بين القطاعات متعدد التخصصات من المهنيين للعمل في مشروع معقد حيث تتطلب مجموعات مهارات متعددة أو مجالات خبرة من أجل تحقيق النجاح. على سبيل المثال، سيتطلب نظام إدارة مخاطر الفيضانات بيانات وخبرات مكانية أساسية، بالإضافة إلى النماذج الهيدرولوجية المعقدة وعلماء الهيدرولوجيا للعمل معًا نحو هدف مشترك لإدارة مخاطر الفيضانات والاستجابة لأحداث الكوارث. ويشمل هذا التعاون مع الحكومات والبرلمانيين أو المشرعين وصانعي السياسات في جوانب الأطر التنظيمية والتعليم وأنظمة التوصيل، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وعند معالجة القضايا المتعلقة بالاختصاصات والبيانات الموثوقة، حيث يعد هذا التعاون بين الحكومات والبرلمانيين أو المشرعين وصانعي السياسات أمرًا بالغ الأهمية.

يتطلب تنفيذ إطار عمل المعلومات المكانية المتكاملة العديد من الأشخاص من مختلف الاختصاصات للعمل معًا.



الشكل ٧-٢: منهج الشراكات

٧-٤-٢ تعاون القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية

تعمل الشركات الاستراتيجية والمشروعات المشتركة مع القطاع الخاص والصناعي وشركات نظم المعلومات المكانية الأكبر والمؤسسات التعليمية والبحثية على تسهيل ودعم النتائج التعاونية المربحة للجانبين للحكومة وأصحاب المصلحة من خلال الأنشطة أو المشاريع التعاونية المحلية والوطنية والدولية والمبادرات الاستراتيجية الخاصة بالقطاع مثل تطوير البنية التحتية. أيضًا توفر هذه الشركات في النهاية فوائد إيجابية للمجتمع.

وتتكشف الأدلة على تراكم الفوائد الإضافية من خلال تطوير نظام إيكولوجي متكامل لإدارة المعلومات المكانية والذي يتضمن المشاركة الأكاديمية ومشاركة القطاع الخاص على مستوى الأقران (لونغ مور، ٢٠١٨). وتشمل الفوائد زيادة وصول المعرفة وتخفيف المخاطر وتقليل الأخطاء المحتملة من خلال المزيد من الفهم والقدرة على الاستفادة من مجموعة أكبر من الخبرات الفنية وتقاسم التكاليف وزيادة إمكانات الابتكار والتغلب على التحديات بسهولة.

وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية والبحثية، توجد إمكانية الاستفادة من القدرات العلمية والتقنية والبحثية والتعليمية المتاحة والقدرة على اكتشاف والوصول إلى موارد المعرفة ورأس المال. يمكن للشركات المماثلة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني معالجة اهتمامات المستخدمين واحتياجاتهم ومطالبهم وتعزيز الابتكار التكنولوجي والموجه إلى حد كبير باتجاهات السوق.

ويمكن النظر إلى الشركات بين القطاعين العام والخاص على أنها نشاط أو مشروع أو شكل من أشكال البات التسليم. ويمكن أن يكون أيضًا نية معلنة في بيان سياسة الحكومة، وعادةً ما تتضمن أيضًا تقاسم المخاطر، وهي طريقة للتمويل والتنمية المشتركة. ويمكن أن ينطبق هذا على تطوير البنية التحتية، مثل البنية التحتية الجيوديسية، بما في ذلك شبكة المحطات المرجعية مستمرة العمل.

٧-٤-٣ التعاون الدولي

يشير التعاون الدولي والإقليمي إلى التفاعل بين المنظمات التي تمثل دولًا مختلفة للسعي إلى تحقيق أهداف أو مصالح مشتركة. إن التعاون الدولي مهم للغاية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ليس للجغرافيا أي حدود حقيقية، وتوجد أمور عابرة للحدود. يمكن أن يعزز التعاون عبر الحدود بين الشركاء الإقليميين القرارات والإجراءات المنسقة التي تساهم في تحقيق النتائج والتغيير.

يتم تمكين التعاون الدولي والإقليمي ودعمه من خلال تطوير تكنولوجيا الاتصالات وتحسين البنى التحتية للنقل وخياراته. لكن الدافع الأساسي هو الوصول إلى المعرفة المتكاملة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية. يمكن للشركات والتعاون أن يعجلا بتحقيق النتائج وشركاء أصحاب المصلحة المتعددين لحشد وتقاسم المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع الدول خصوصًا الدول النامية^٤. كما يمكن للتعاون الدولي والإقليمي بناء التوافق ودعم الحلول عبر الحدود من أجل منافع السكان.

وقد يتضمن التعاون الدولي والإقليمي الشركات مع وكالات الإغاثة الدولية والمؤسسات الخيرية ووكالات التنمية الرسمية. وبالمثل، يشمل هذا التعاون الدعم الفني وتبادل المعرفة والتمويل وتيسير الوصول إلى الشبكات الإقليمية والعالمية، وفي بعض الأحيان على مستوى الحكومات والسياسات.

وتلزم الشركات وأوجه التعاون الإقليمية والدولية في العديد من الحالات بتوفير الفرص والقدرات والإمكانات لكيانات المعلومات المكانية الوطنية لتجاوز نطاق المعلومات المكانية الرقمية والعمل بالطرق التقليدية.

تيسر الشركات مع
القطاع الخاص
والأوساط الأكاديمية
المخرجات التعاونية
المربحة للحكومات
والأطراف المستفيدة

يساعد التعاون
الدولي الدول
للوصول إلى
الأهداف أو المصالح
المشتركة

^٤ الهدف ١٧-١٧، وفقًا للهدف رقم (١٧) – تدعيم وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

٤-٤-٧ المشاركة المجتمعية

تشير المشاركة المجتمعية في هذا المسار الاستراتيجي إلى تضمين الأفراد والجمعيات في مبادرات أو مشروعات المعلومات المكانية لحل مشكلاتها. كما أنها تدرك أيضًا أهمية التعاون المجتمعي لضمان الشمولية والملكية، بل يمكن للمجتمع في العديد من الدول النامية التأثير على صنّاع القرار والساسة. وقد تتخذ الشركات المجتمعية العديد من الصور، بما في ذلك الخدمات المختارة مؤسسيًا والمقدمة إلى جمعيات خاصة أو قطاعات سكانية معينة.

للمشاركة المجتمعية أهميتها الخاصة في برامج خدمات الطوارئ حيث يسهم الأشخاص بالمعرفة المحلية بخصوص موقعهم ومحيطهم لتحسين الجاهزية للطوارئ والتخفيف من حدتها والاستجابة لها والتعافي منها. وللشفافية الحكومية أهميتها بالنسبة للأشخاص الراغبين في المشاركة في وضع السياسات واتخاذ قراراتهم الهامة. كما أن لها القدرة على المساهمة بالمعلومات الجغرافية والديموغرافية من خلال مشاركة أنظمة المعرفة بمعنى أن لها القبول الفصل في الكيفية التي يحيون بها حياتهم وما يهمهم.

زادت المشاركة المجتمعية بشكل كبير من خلال التوسّع السريع للاقتصاد التشاركي. والآن يزيد السعي للحصول على المعلومات المكانية وتوفرها ومشاركتها من خلال منصات المجتمع القائمة على الإنترنت - الاستخدام التشاركي في النموذج الاقتصادي الجديد. وتعمل الشركات على تطوير السلع والخدمات التي تعتمد على المعلومات الجغرافية المُساهمة والمحدثة بانتظام. وتعد مشاركة وسائل المواصلات وتأجير عنصر غير مستخدم مثل الدراجات والسيارات والغرف أو المنازل أمثلةً على كيفية مشاركة المجتمع الفعالة في نموذج الاستخدام التشاركي من خلال توفير واستخدام المعلومات المكانية ذات القيمة المضافة.

تأتي المشاركة
المجتمعية لتضمين
الأفراد والجمعيات
في مشروعات
المعلومات المكانية
لحل مشكلاتها.

٥-٧ المبادئ التوجيهية

هناك مبادئ توجيهية محددة وعناصر لايتكار وادامة قيمة شركات المعلومات المكانية التي يمكن أن يتبناها كل طرف. لن ينجح استنساخ مجموعة من نماذج الشراكة الناجحة من دولة إلى أخرى بالكامل نظرًا لوجود أولويات مختلفة ومستويات لنضج التنمية والجوانب الثقافية التي يجب أخذها في الاعتبار. ومع ذلك، يُشجع استخدام الأفكار الجيدة والتطبيقات الناجحة عبر الدول كمنهج مناسبًا. والمبادئ التوجيهية للشركات هي:

الاحترام والثقة والتفاهم المتبادل: الاحترام المتبادل والثقة وفهم القدرات والإمكانيات والكفاءات وكذلك الدوافع والاحتياجات والقيود والالتزام بالوقت والصبر يضيف قيمة لعمل بعضنا البعض ولتحقيق التآزر.

الرؤية والأهداف المشتركة: تسترشد الشراكة برؤية مشتركة وأهداف تبني الثقة وتعترف بقيمة ومساهمة جميع الشركاء. يجب أن يكون لجميع الشركاء في العلاقة هدف واحد على الأقل يركزون عليه بشكل مشترك لغرض العمل معًا.

وضوح وواقعية الغرض والنطاق: وضوح وواقعية الأهداف والحدود والأدوار والهياكل، لكن مع الإقرار بأنه ليس من الممكن دائمًا معرفة كيف ستسير أمور التطوير وحيث يحدد كل شريك فائدة (مزايا) المشاركة في الشراكة التي يمكن أن تكون قصيرة أو طويلة الأجل ويمكن أن تشمل أيضًا أهداف الإثارة.

القيادة والالتزام والتمكين: القيادة والالتزام ضروريان للحفاظ على التعاون أو الشراكة وذلك من خلال القيادة الملتزمة وتمكين العمليات والمسؤولية الجماعية عن النتائج.

التعلم والتطوير: توفير مناخ من التعلم والرغبة في ذلك الاستثمار وفق مهارات ومعارف الشركاء لخلق المزيد من الفرص وتشكيل وتعزيز عمل بعضهم البعض والتعلم المتبادل وتعزيز الابتكار والقيمة المضافة.

الشفافية والتواصل: عمليات صنع القرارات المشتركة والواضحة والتواصل الفعال على جميع المستويات داخل الشراكة وكل منظمة شريكة إضافة إلى المتابعة القوية وتفعيل الدورات المتكررة من تسجيل الملاحظات وتصويبها، بحيث يظل جميع الشركاء على اطلاع على التقدم والنتائج.

من الممكن إيجاد
واستدامة قيمة
المعلومات المكانية
عن طريق تطبيق
المبادئ التوجيهية
وعبر الشركات
الموثوقة والتحالفات
الاستراتيجية.

٦-٧ الإجراءات

يُوصى بإجراءات
المسار الاستراتيجي
كوسيلة لتحقيق
العناصر الأساسية
الأربعة.

يُوصى بإجراءات المسار الإستراتيجي كوسيلة لتحقيق الأربعة عناصر الرئيسية للشركات. قد تتأثر الإجراءات الخاصة بكل بلد بعوامل مثل أولويات الدولة والقدرات القائمة والموارد والثقافة والجوانب العملية الأخرى. ستؤثر هذه الأساليب على تنفيذ كل وسيلة لتحقيق المسار الاستراتيجي والإجراءات ذات الصلة. وأياً كان نهج التنفيذ الذي اختارته الدول، يجب أن يأخذ كل إجراء المبادئ التوجيهية الواردة في القسم ٥-٧ أعلاه في الاعتبار لأنها تصف دوافع إدارة المعلومات المكانية الفاعلة.

لسهولة الاستخدام، وخاصةً لمساعدة الدول في المراحل الأولى من التنمية وتعزيز إدارة المعلومات المكانية الوطنية، حيث يتم تقديم الإجراءات في هيكل متسلسل خطوة بخطوة، كما هو موضح من خلال خارطة الطريق الموضحة في الشكل ٧-٣. ومع ذلك فإنه واضح بأن الدول، اعتماداً على الترتيبات الوطنية القائمة والظروف، قد ترغب في بدء إجراءاتها في خطوات مختلفة على طول المسار وبمتسلسل مختلف.

وبالتالي، يتم تقديم تصوّر أقل تنظيمياً للإجراءات بشكل إضافي في الشكل ٧-٤. قد يكون لبعض الإجراءات المترابطة و/أو الإجراءات المطلوبة مسبقاً التي يجب تحقيقها قبل المسار الاستراتيجي أو بالتزامن معه. هذه الإجراءات المترابطة موضحة أيضاً في الشكلين ٧-٣ و٧-٤ المشار إليهما في النص، مفضلة تحت مسارات استراتيجية أخرى.

تنقسم إجراءات الشركات إلى ست فئات وهي:

١. فهم الشركات

٢. تقييم الفرص

٣. تحديد الشركاء المحتملين

٤. اختيار الشركاء

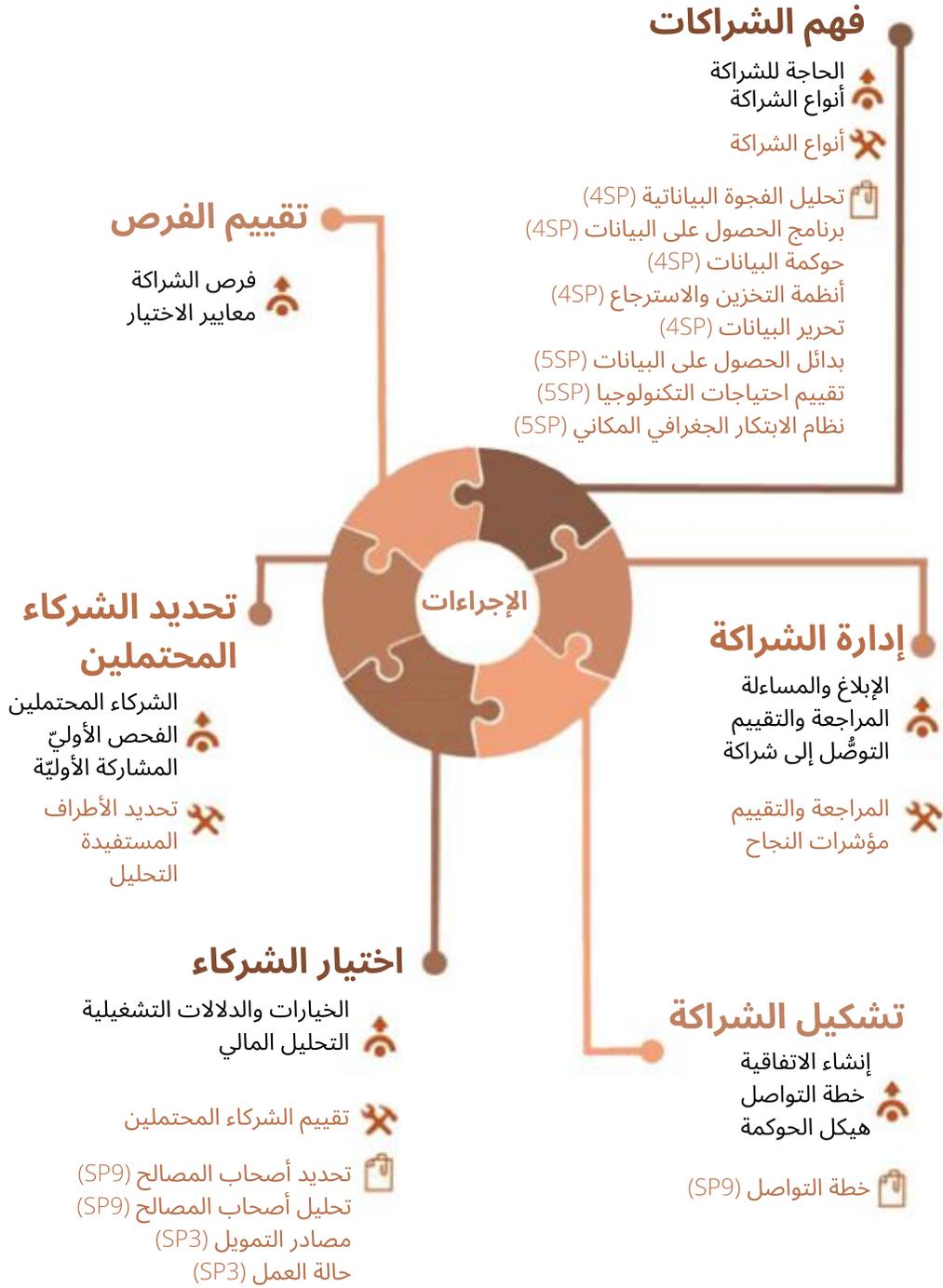
٥. إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة

٦. إدارة الشراكة

تُستخدم الإجراءات التالية عادةً لمعالجة الفجوات في القدرات والإمكانات اللازمة للحفاظ على فعالية شركات المجتمع العام والخاص والمدني. فهي بمثابة دليل لبناء القدرات اللازمة والإمكانات لتعزيز المعلومات المكانية المتكاملة وطنياً والقدرات والبنى التحتية.



الشكل ٧-٣: تشمل الشركات العديد من الإجراءات والأدوات المصممة لمساعدة الدول على إنشاء والحفاظ على قيمة المعلومات المكانية من خلال الثقافة القائمة على الثقة والشركات والتحالفات الاستراتيجية التي تعلم بالاحتياجات والتطلعات المشتركة والأولويات الوطنية. تُقسّم الإجراءات إلى ست فئات تعكس الترتيب الذي عادةً ما يتم إكمال هذه الإجراءات وفقاً له.



الشكل ٧-٤: تتضمن الشراكات العديد من الإجراءات والأدوات المصممة لإنشاء ودعم قيمة المعلومات المكانية من خلال ثقافة تقوم على شراكات موثوقة والتحالفات الاستراتيجية التي تعترف بالاحتياجات والتطلعات المشتركة والأولويات الوطنية. توفر الإجراءات المتداخلة روابط رئيسية لإجراءات المسار الاستراتيجي الأخرى.

فهم الشراكات

1

١-٦-٧ الحاجة إلى الشراكة

تدور الشراكات حول تلبية حاجة أو فجوة في القدرات

تدور الشراكات حول تلبية حاجة أو فرصة أو فجوة أو احتمال لتجميع الموارد لزيادة القدرات. وبالتالي، تعد تحديد الحاجة أو الفجوة في الاحتياجات خطوة أولى حاسمة للشراكة. وكما هو مبين في الشكل ٧-٥، ستندرج احتياجات إمكانية عادةً في الفئات التالية لفرص الشراكة:

- **شراكات البيانات** – لتعزيز تجميع البيانات القائمة أو الجديدة في مجموعات وتحديثها ودمجها والحفاظ عليها.
- **تطوير القدرات** – تطوير الكفاءات والمهارات وتمكين نقل المعرفة.
- **تكامل التكنولوجيا والأنظمة** - لتجميع الموارد التكنولوجية وتطوير قدرات تحليل البيانات المكانية وتحسين الوصول إلى البيانات والحصول على برامج متطورة غير متوفرة.
- **الاستشارات والحوكمة** - لتطوير السياسة والمعايير والقواعد اللازمة لتعزيز قدرات إدارة المعلومات المكانية.
- **البحث والابتكار** – لتطوير المشاريع البحثية التعاونية مع المستخدمين النهائيين (كالصناعة والمؤسسات والقطاع العام والمنظمات غير الحكومية) التي تتعامل مع المستخدمين النهائيين والقضايا البيئية والاقتصادية والمجتمعية وتعزز "الاستخدام الأفضل والأعلى والأشمل" للمعلومات المكانية.



الشكل ٧-٥: مجالات الحاجة مع إمكانية الشراكة

انظر الإجراءات المترابطة: تحليل فجوة البيانات (SP٤) ؛ برنامج الحصول على البيانات (SP٤)؛ إدارة البيانات (SP٤)؛ أنظمة التخزين والاسترجاع (SP٤)؛ إصدار البيانات (SP٤)؛ المنتجات والخدمات الجديدة (SP٥)؛ بدائل الحصول على البيانات (SP٥).



ستمثل تقييمات الاحتياجات وتحليل الثغرات نقطة البداية في فهم المجالات التي يجب دعمها للاستفادة من فعالية الشركات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. هناك عدة وسائل لمناقشة تحديد الاحتياجات في هذه الوثيقة وبعض الأمثلة مفصلة للإشارة السريعة إليها في الجدول ٧-١.

| أنواع الاحتياجات | تحديد الاحتياجات | فئة فرصة الشراكة |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|
| جمع البيانات وتحديثها وتكاملها وحفظها | المنتجات والخدمات الجديدة (SP٥: ٥, ٦, X) بدائل الحصول على البيانات (SP٥: ٥, ٦, X) | البيانات (المحتوى) |
| نقل المهارات والمعرفة | تقييم احتياجات القدرات (SPA٨: ٨, ٦, X) جرد المعرفة والمهارات والموارد (SPA٨: ٨, ٦, X) | تطوير القدرات |
| مصادر التكنولوجيا المشتركة؛ تحليلات البيانات المكانية؛ تطوير برمجيات متميزة | تقييم احتياجات التكنولوجيا (SP٥: ٥, ٦, X) | دمج التكنولوجيا والنظام |
| نصائح وأمثلة من القوانين والسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية | السياسة والمراجعة القانونية والتقييم (SP٢: ٢, ٦, X) | الاستشارات والحوكمة |
| التطبيقات التي تتعامل مع المستخدم النهائي والقضايا البيئية والاقتصادية والمجتمعية. | نظام الابتكار الجغرافي المكاني (SP٥: ٥, ٦, X) المنتجات والخدمات الجديدة (SP٥: ٥, ٦, X) | البحث والابتكار |

الجدول ٧-١: مرجع لتحديد فرص الشراكة

عند تحديد الحاجة إلى الشراكة، فمن المهم النظر في ماهية ما يمكن أن تنجزه الشراكة ككل وما الفوائد الملموسة التي ستنشأ عن ذلك. ستوفر الإجابة عن الأسئلة التالية المنظور الضروري، ويفضل أن يكون ذلك في إطار المجموعة:

- ما هي اهتماماتنا قصيرة المدى؟
- ما الذي تحتاج منظمنا لإنجازه أو تحقيقه في الاثني عشر شهراً القادمة للبقاء في الشراكة؟
- ما هي مساهمة كل منظمة في هذا الجهد؟

- ما هي مصالحنأ طويلة المدى؟
- ما الذي تحتاج منظمنا إنجازهُ أو تحقيقهُ خلال ١٨-٣٦ شهرًا القادمة للبقاء في الشراكة؟

انظر الإجراءات المترابطة: إستراتيجية إدارة المعلومات المكانية (SP١)؛ مراجعة وتقييم السياسات والقوانين (SP٢)؛ تقنية تقييم الاحتياجات (SP٥)؛ نظام الابتكار الجغرافي المكاني (SP٥).



قد تتضمن الإجابات المحتملة موظفين أو متطوعين تنظيميين إضافيين أو المنتجات أو الخدمات المحسنة أو القدرات التنظيمية المتزايدة أو المزيد من مصداقية المجتمع أو دعمه وتحسين الوصول إلى الأعمال التجارية أو التكنولوجيا والبيانات والموارد المالية.

٢-٦-٧ أنواع الشراكات

بمجرد معرفة احتياجات إدارة المعلومات المكانية، يمكن لأنواع الشراكة الممكنة البدء في النظر في نوع الشراكات المحتملة لمعالجة الفجوات في القدرات أو تحقيق أهداف استراتيجية جديدة. الأمثلة على أنواع القدرات والشراكات التي يمكن استخدامها لمعالجة الاحتياجات والفجوات في القدرات والإمكانيات ملخصة أدناه. ويوضح الجدول ٢ العلاقة بين الفرص الاستراتيجية ونوع الشراكة:

- **الشراكات عبر القطاعات** مع المنظمات الحكومية الأخرى وقطاع الأعمال و/أو القطاعات الأكاديمية مثل تشكيل جزء من اتحاد المستخدمين.
- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص** عادةً ما تكون مشاريع تجارية مشتركة يتم الاضطلاع بها بشكل مشترك من قبل طرفين أو أكثر، مع الاحتفاظ بهوياتهم المميزة، مثل تقديم منتجات أو خدمات مكانية.
- **الشراكات المجتمعية** مع الجمعيات أو جهود المتطوعين أو المنظمات الخدمية غير الهادفة للربح، مثل مراقبة تحديث البيانات وتطوير التطبيقات المجتمعية (كتطبيقات المحمول) (ومثل المشروعات التاريخية أو التراثية).
- **التحالفات الاستراتيجية** التي تنطوي على صنع القرار المشترك أو نقل السلطة، مثل برامج الحصول على البيانات المشتركة والتوحيد الإداري المشترك، حيث يتعلق الأمر بإدارة المعلومات المكانية.
- **التعاون** الذي ليس له أي التزامات تنظيمية دائمة أو مجتمعة ولكن مع التأكيد على الرغبة في العمل معًا، كمشاركة المعلومات المكانية وتنسيقها.
- **تكامل الخدمات** التي تنطوي على تغييرات في الهيكل التنظيمي وآليات الرقابة، مثل المشاريع المشتركة حيث تنشئ منطمتين أو أكثر هيكل جديد للمضي قدمًا في مبادرة جديدة أو عمل أو عمليات اندماج حيث تتحد المؤسسات المنفصلة سابقًا في وظائف الإدارة/الحكومة.
- **شراكات المانحين** حيث تكون الحكومة متلقية، مثل تقديم التدريب أو الخدمات المكانية للمستخدم النهائي.
- **تحالفات التمويل** حيث تجتمع المنظمات لمشاركة جزء كبير من منحة/ تبرع أو إنشاء علاقة متلقي/مانح. يحدث تقاسم التكلفة عندما توفر كل مؤسسة موارد مختلفة، مثل المرافق أو الموظفين أو المعدات.
- **توفير المنح** حيث تقدم المنظمة منحة ويوفّق المتلقي بين الخدمات أو التمويل أو الصيانة أو التوريدات أو المتطوعين.

| نوع الشركة | البيانات | تطوير القدرات | دمج التكنولوجيا والنظام | الاستشارات والحكومة | البحث والابتكار |
|--------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| الشركات عبر القطاعات | جمع البيانات وحفظها | تطوير القيادة والتدريبات | أدوات التعاون الرقمي | مجموعات أو فرق العمل بين الوكالات؛ مجموعات العمل القومية | المشروعات بين التخصصات مع الأوساط الأكاديمية، تطوير ورقة العمل البحثية |
| شركات القطاعين العام والخاص (المشروعات المشتركة) | خدمة التصوير التجاري للحكومة ككل | برامج التدريب المهني | تطوير للنظام/عقود العمليات والصيانة | كتيب التدريب، الإجراءات | فرص الاستثمار الممول حكوميًا؛ حاضنات الأعمال الصغيرة |
| الشركات المجتمعية | المعلومات الجغرافية التطوعية والتوثيق الميدانية | برامج الوصول؛ التدريب عبر الويب | حشد المصادر؛ تطوير الخدمات المتحركة | الملاحظات بخصوص المبادرات؛ إنشاء مجموعات المستخدمين | هاكاثون والعمل الشخصي |
| أوجه التعاون | شراكة برنامج الحصول على البيانات | الخبرة والنصح التقني | مشاركة المعلومات والموارد | تطوير السياسات | مراكز الابتكار |
| التحالفات الاستراتيجية | مشاركة سلسلة توريد البيانات | التدريب | ترخيص برمجيات الحكومة ككل | المنظمات المعيارية | تنفيذ دراسات الحالة |
| دمج الخدمات | التعاون في حفظ البيانات الرقمية | التعلم الإلكتروني | دمج النظام/لوجستيات سلسلة التوريد | سياسة البيانات المفتوحة | قصص النجاح الحالية |
| شركات المانحين | مجموعات بيانات عالمية (مثل Globaland30، متاحة مجاناً لبيانات (ملاحظة الأرض | برامج الزمالة الدولية أو التبادل؛ الموظفين (المتطوعين) | الأدوات التكنولوجية الإلكترونية؛ وبوابات الخرائط الممولة من جانب المؤسسات (مثل Africa GeoPortal) | الدعاية والدعم؛ تسهيل الوصول للتنفيذ | خبرات الحصاد والحلول المبتكرة للتنفيذ |
| تحالفات التمويل | الأولوية القومية، إعادة استخدام البيانات المتاحة | الشركات والشبكات | الخدمات المشتركة | الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية | منح البحث والتطوير |
| توفير المنح | | المنح الدراسية | منح التكنولوجيا | | منح الابتكار |

الجدول ٧-٢: مصفوفة الشركات/الفرص

قائمة موسّعة لأَمْثَلَة أنواع الشراكات موجودة في الملحق ٧-١.



تقييم الفرص

2

٣-٦-٧ فرص الشراكة

مع ظهور الفرص، تحتاج المنظمات إلى إرشادات عملية حول ما إذا كانت تريد تكوين شراكات إستراتيجية، سواء كانت عامة أو عامة-خاصة أو مجتمع مدني، وإذا كان الأمر كذلك، فمن أين تبدأ عملية تطوير الشراكة. لهذا السبب، يجب إجراء عملية تقييم فرص الشراكة منذ البداية. تكشف المراجع أن هناك العديد من النماذج لتقييم فرص الشراكة وإضفاء الطابع الرسمي على الشراكة. وأنه لا يوجد منهج واحد صحيح. وأن أي منهج سيعتمد على نوع الشراكة المقيمة والحساسيات الثقافية والسياسة الوطنية والأطر القانونية.

هناك العديد من نماذج تقييم فرص الشراكة وتشكيلها، لكن لا يوجد منهج واحد صحيح.

وعادةً ما تشمل الشراكة/المشروع التعاوني المرتبط بالجغرافيا المكانية ثمان خطوات رئيسية: (١) وضع معايير الاختيار المحددة للنظر في الشراكة؛ (٢) تحديد الشركاء المحتملين؛ (٣) إجراء البحث الأولي وتقصي الحقائق؛ (٤) النظر في "طلب المعلومات" أو "طلب العروض"؛ (٥) تقييم الخيارات وتحديد الآثار التشغيلية؛ (٦) إعداد تقييم تأثير الموارد والتحليل المالي؛ (٧) إجراء المفاوضات وإضفاء الطابع الرسمي على الشراكة؛ و(٨) تنفيذ خطة الحوكمة والاتصال (الشكل ٦-٧).



الشكل ٦-٧: مثال على عملية التقييم المرتبطة بالشراكات/المشاريع التعاونية للجغرافيا المكانية.

٤-٦-٧ معايير الاختيار

قبل تحديد الشركاء المحتملين، فمن المهم تحديد معايير الاختيار لتقييم الفرصة المحددة. يُشار إلى هذا أحيانًا بمعايير تقيّم الشراكة وقد تشمل:

- فرصة تعزيز الخبرة في مجال ما؛
- القدرة على سد الفجوات في المعرفة والمهارات؛
- التأثير المحتمل على تعيين الموظفين واستبقائهم؛
- درجة الملاءمة الثقافية بين الشركاء؛
- التأثير على الوصول إلى الموارد المالية؛
- القدرة على تعزيز التميز التنافسي وتحسين قاعدة المستخدمين والأداء المالي.

قبل تحديد الشركاء المحتملين،
يفضل غالبًا وضع معايير
الاختيار لتقييم الفرصة
المناسبة.

تحديد الشركاء المحتملين

3

٥-٦-٧ الشركاء المحتملون

قد يكون تحديد الشركاء صعبًا. يمكن العثور على الشركاء المحتملين على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الهيئات الحكومية ومؤسسات التنمية الدولية والمساعدات والوكالات والجهات المانحة والجهات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والصناعة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والهيئات المهنية والسلطات التنظيمية والمؤسسات المالية. يمكن أيضًا أن يكون البرلمان والمشرعون والسلطات المحلية والمجالس المحلية والمجموعات المجتمعية والقادة العرفيين شركاء محتملين.

تحديد الشركاء المحتملين
والنظر إلى أصحاب المصالح
كشركاء محتملين.

كنقطة انطلاق، سيكون من المستحسن إجراء تحديد أصحاب المصلحة على النحو الموصى به في المسار الاستراتيجي ٩: الاتصالات والمشاركة (الإجراءان ٤-٦-٩ و ٥-٦-٩) للشركاء المحتملين.

نموذج تحديد وتصنيف أصحاب المصلحة وتحليل أصحاب المصلحة متوافران في ملحقات
المسار الاستراتيجي ٩: الاتصالات والمشاركة.



٦-٦-٧ الفحص الأولي

بمجرد تحديد الشركاء المحتملين، فإن المرحلة التالية هي إجراء البحث الأولي وتقصي الحقائق قبل طرحها على الطاولة. يمكن أن يشمل مستوى التدقيق في هذه المرحلة مراجعة المنشورات المتاحة، مع الرسائل الإخبارية والبيانات الصحفية والإعلانات والمواقع الإلكترونية السنوية والتقارير والخطب والخطط الإستراتيجية ومراجعات الأداء الحديثة وتوقعات المساهمين وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى جانب مجالس الإدارة ونشر أساليب قيادة الرئيس التنفيذي على المواقع الإلكترونية.

إجراء الفحص الأولي لتقرير وجود الشركاء المحتملين أو إذا كان نطاق البحث يتطلب التوسعة.

يسمح الفحص الأولي بفهم أفضل وتحسين الثقة لتحديد الشركاء المحتملين. وقد تبدأ عملية بناء الثقة لتأكيد ما إذا كان هناك شركاء محتملين لتصفية أولئك الذين لا يمثلون أسس الملاءمة المطلوبة وتحديد ما إذا كان البحث عن شركاء محتملين بحاجة إلى توسعة. الأهم من ذلك في الفحص الأولي، هو بناء الفهم المشترك والثقة في نهاية المطاف لأي شراكة جديدة.

٧-٦-٧ المشاركة الأولية

قد تكون هناك مراحل مختلفة للنظر في الشراكة أو للبحث عنها. وحسب الظروف الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص، وقد تكون هناك آليات تسمح للحكومة بالسعي وراء المعلومات دون التزام، بما في ذلك الأموال المُلزمة أو إبرام اتفاقية مشروطة. تشمل الأمثلة طلب المعلومات وعرض التعرّف على قدرات المنظمات المختلفة أو الموارد أو العروض من حيث صلتها بالاحتياجات الحكومية.

استخدام طلب العرض للبدء في عملية الشراكة.

خيار آخر للحصول على معلومات مماثلة هو تحديد "يوم الصناعة". هذا هو المكان الذي تعلن فيه المنظمة علانية عن دعوة للمهتمين أصحاب المصلحة، والتي قد تكون مؤسسات تجارية أو أكاديمية أو مجتمع مدني لزيارة المنظمة والاستماع إلى الخطط والاهتمامات المحتملة ومخطط المتطلبات القادمة للمؤسسة للحصول على المنتجات و/أو الخدمات وللإجابة على أي أسئلة من البائعين المحتملين أو الشركاء المحتملين. إذا كانت التبادلات بين المنظمة وأصحاب المصلحة المحتملين مشجعة، يمكن أن تتعرف المنظمة على المزيد من المعلومات حول قدرات مختلف الأطراف المعنية في نفس الوقت.

تتمثل الخطوة التالية في جهد المشاركة الأولية في التخطيط بعناية لما تريده المنظمة للمشاركة أو الشراء والشروط الخاصة كي تستمر العلاقة. مع القطاع الخاص، أو حيث توجد المدفوعات المعنية، يمكن أن يكون هناك شكل من أشكال التعبير عن الاهتمام المقترحة أو طلب شراء أو طلب عرض أو مناقصة، إما لتوفير الخدمات أو المنتجات أو كليهما. في جميع المواقف تقريبًا، سيكون هناك مخطط للمتطلبات والمواصفات والاختصاصات والمدة والتسليمات (غير شامل). وفي كثير من الحالات، ستكون عملية العطاءات التنافسية كذلك نهجًا أكثر ملاءمةً، لا سيما عند الدخول في شراكة القطاع العام والخاص، حيث إن الشفافية والمساءلة أمران أساسيان. هذه الشفافية يمكن التأكد منها عن طريق إصدار طلب أو مستند عطاء.

إذا كانت نتائج التواصل الأولي أو المشاركة مع القطاع الخاص لا تفي بمتطلبات المنظمة، يُوصى بشدة بتعليق عملية الشراء قبل وضع أي التزام. قد يساعد مزيد من الحوار في توضيح المصالح ويؤدي إلى نجاح الشراء في وقت لاحق. يجب أن تعكس المشتريات بشكل عام ما تريده المنظمة واحتياجاتها دون اعتبار لأية قيود خاصة يواجهها القطاع. غالبًا ما تتضمن أقوى الشراكات جلب كيانات متعددة إلى الطاولة.

اختيار الشركاء

4

٨-٦-٧ الخيارات والآثار التشغيلية

الخطوة التالية هي تقييم الخيارات مقابل الشركاء المحتملين المحددين مسبقًا وفق المعايير، مع تحديد أولويات الشركاء المحتملين للنظر فيها. بالإضافة إلى تقييمها مقابل المعايير المحددة مسبقًا، ويجب تقييم معايير الاختيار التالية (دوبو، ٢٠٠٦):

يُقيّم الشركاء المحتملون مقابل معايير الاختيار

- إلى أي مدى تساهم الشراكة المحتملة في الضرورات الاستراتيجية لتعزيز إدارة المعلومات المكانية؟
- ماذا يقدم الشريك المحتمل إلى الطاولة؟ قد يشمل ذلك الخبرة والموارد الإدارية والمكانية (المرافق، تكنولوجيا المعلومات والموظفين)، والحصول على رأس المال والعلاقات الداعمة ذات الصلة (العقود والشراكات والتحالفات).
- ما هي نقاط الضعف المحتملة (مثل السمعة واتجاهات الإيرادات غير المؤكدة وما إلى ذلك)؟
- ما هو احتمال تنفيذ شراكة ناجحة مع هذا الكيان؟ من المرجح أن تنجح علاقة العمل حال اشتراك الكيانات في الرؤية والقيم والثقافة ومقاييس الأداء المتوافقة.
- ما هي تكاليف الفرصة البديلة لعدم متابعة الشراكة؟

كما أن هناك حاجة لتقييم الآثار التشغيلية المترتبة على الشراكة المزمع إقامتها. يمكن أن يعمل هذا التقييم على افتراضين: اعتماد المنظمة بأكملها على العمليات المستمرة لمختلف وحدات التشغيل داخل المنظمة؛ وتتطلب بعض وحدات التشغيل المزيد من الموارد والاهتمام عند حدوث اضطرابات من شراكة مزمع إقامتها

ومع كل خيار، ومع الإشارة إلى أهداف ومقاصد الشراكة المزمع إقامتها، ومن المعلومات المتاحة من الإجراءات السابقة (بشكل أساسي من الإجراء ٦-٦-٧ - الفحص الأولي، والإجراء ٧-٦-٧ - المشاركة الأولية)، تم دراسة وتقييم عدة أمور من بينها: الآثار التشغيلية والمالية؛ آثار التوقيت والمدة؛ الآثار المترتبة على التوظيف؛ وأي آثار للتنظيم والسياسة والامتثال.

من المفيد دائمًا توثيق التقييم وإعداد تقرير بعد هذا الإجراء.

يتم توفير نموذج لتقييم الشركاء المحتملين في الملحق ٧-٢.

انظر الإجراءات المترابطة: تحديد أصحاب المصلحة (SP٩) وتحليل أصحاب المصالح (SP٩)



٩-٦-٧ التحليل المالي

بعد النظر في الخيارات والآثار التشغيلية المحتملة للشراكة، فإن الخطوة التالية هي إجراء تحليل مالي لفهم وتحديد متطلبات الموارد. ومسؤوليات والالتزامات الشركاء في الشراكة المزمع إقامتها، بما في ذلك الموارد المالية والتي يجب التركيز على فهمها وتحليلها على وجه الخصوص.

إجراء التحليل المالي لتعريف متطلبات الموارد

ويسعى التحليل إلى تحديد متطلبات الموارد (مثل الأفراد، والمعدات، والمرافق، والتكنولوجيا، والنقل وما إلى ذلك) اللازمة للشراكة لتحقيق الأهداف والغايات. وقد يكون بعض هذه المتطلبات لمرة واحدة والبعض الآخر التزامات متكررة. كما ان بعض الحالات، تتطلب تحليل تدفق الأموال المتوقع لفهم أي التزامات مالية أو متعلقة بالميزانية بشكل أفضل.

وقد تم توفير المزيد من الإرشادات حول التحليل المالي المطلوب في المسار الاستراتيجي ٣: المالية

راجع الإجراءات المترابطة: مصادر التمويل (SP٣). وحالة العمل (SP٣).



تشكيل الشراكة

5

١٠-٦-٧ وضع الاتفاقية

عند إنشاء شراكة/مشروع تعاوني بين طرفين أو أكثر، من المهم وجود فهم واضح ومحدد ومتفق عليه لأهداف وغايات (أو مهمة وغرض) الشراكة/المشروع التعاوني، وكذلك أدوار جميع الشركاء ومسؤولياتهم والتزاماتهم. يجب أن تكون ذات عوائد محددة ومقبولة للطرفين.

تشكيل الشراكة من خلال
الإجراء الملائم.

ويلزم وضع إطار لأي اتفاقية في مرحلة مبكرة من إعداد الشراكة، ومن المهم إدراك الحاجة إلى المرونة لاستيعاب التغيير مع تطوّر الشراكة أو المشروع.

يعتمد إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة على الثقة والتوافق والمفاوضات والتنازلات. وفي حالات معينة، يلزم وجود طرف ثالث موضوعي (مستشار أو مدقق قانوني، إلخ) لتسهيل العملية وإيجاد أرضية مشتركة تحقق أهداف جميع الأطراف (دوباو، ٢٠٠٦).

يستلزم إضفاء الطابع الرسمي على ترتيب الشراكة خمس مهام رئيسية وفق التالي:

- وضع بيان النوايا أو مذكرة تفاهم أو اتفاقية الشراكة القانونية؛
- توثيق معايير الشراكة وتفعيلها. عادةً ما تتضمن القواعد نقاط الاتصال الرئيسية لكل طرف، هياكل الاتصال وإدارة المعرفة وبرتوكولات المشروع، إدارة الموارد، اتخاذ القرار، حل النزاعات، تواتر الاجتماعات.
- تأسيس حوكمة الشراكة، على سبيل المثال، من خلال مجلس إدارة مستقل أو لجنة توجيهية أو رقابية أو عبر الطرق الودية.
- وضع أسس عمليات المراقبة والتقييم والمراجعة؛
- تعريف خطوات التحول للشراكة وإنجازها

١١-٦-٧ خطة التواصل

بمجرد إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة، فمن المناسب إعلام أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين عبر خطة التواصل لدعم الكيان الجديد أو المبادرة الجديدة. ويوفر المسار الاستراتيجي ٩: "الاتصال والمشاركة" التوجيهات المطلوبة لإعداد خطة التواصل (الإجراء ٩-٦-١٠) المستخدمة للحفاظ على خطوط الاتصال مفتوحة مع الشركاء.

يجب وضع بروتوكولات تواصل واضحة في الشراكة.

يجب وضع بروتوكولات تواصل واضحة في وقت مبكر من الشراكة. حيث أظهرت دراسات عدة حالات أن التواصل المنتظم والواضح أساسي لذلك، لا سيما عند (وإذا) نشأت المشكلات (لونج مور، ٢٠١٨). الحوار المنتظم بين الشركاء، يدعم مشاركة المعلومات والعمليات المتسلسلة ويتفادى الصعوبات، كلما تقدمت الشراكة.

مثال على خطة تواصل أصحاب المصلحة التي توفر أهداف وطرق الاتصال مع الشركاء التي يمكن العثور عليها في ملاحق المسار الاستراتيجي ٩: الاتصال والمشاركة



١٢-٦-٧ هيكل الحوكمة

تعتبر معايير وبنى الحوكمة أساسية للاستفادة من علاقات العمل القوية والمثمرة ضمن بيئة موثوقة. إنها توفر الاقتراحات التي تساعد الأفراد وجماعات المشاركين في الشراكة لعقد مناقشات مثمرة حول الموضوعات الصعبة وفض النزاع والوصول إلى قرارات.

تعتبر معايير وبنى الحوكمة أساسية للاستفادة من علاقات العمل القوية والمثمرة

تزداد فعالية التعاون عندما يكون لدى الشركاء قيم مشتركة ومبادئ تفي برسالة وأهداف كل منظمة. تعمل عمليات التعاون أيضًا بشكل أفضل عندما يفهم كل شريك مهمة الآخر وأهدافه وأولوياته، بما في ذلك بيانات التشغيل الخاصة بكل منهم. على سبيل المثال، ستحتاج مؤسسات القطاع الخاص إلى فهم طبيعة عمل الحكومة وسياساتها، والعكس صحيح، ستحتاج الحكومة إلى فهم بيئة الأعمال في القطاع الخاص.

وتُستخدم معايير الشراكة لتحديد أهداف وهيكل ومسؤوليات علاقة الشراكة. بما فيها تحديد وتوثيق القيم المشتركة للمجموعة -كالرؤية والأهداف والحوكمة والمخاطر والموارد والعمليات والمعلومات والإنجاز المشترك.

إدارة الشراكة

6

١٣-٦-٧ الإبلاغ والمساءلة

الإبلاغ المستمر والمساءلة مهمان لسهولة تيسير أوجه التعاون والشراكة. ويمكن استخدام خطة العمل التعاوني لتحديد المهام المحددة بدقة والاتفاق عليها والأطر الزمنية الواقعية والنتائج القابلة للقياس وآليات المساءلة والمسؤوليات المشتركة.

الإبلاغ المستمر والمساءلة مهمان لسهولة تيسير أوجه التعاون والشراكة.

وعادةً ما يتم تفعيل خطة العمل هذه من خلال تكريس شخص محوري ذو حيثية لتنسيق ترتيبات الحوكمة وإدارة التواصل بين الشركاء وتوفير الإشراف والرقابة والتنفيذ والمراقبة وضمان متطلبات الإبلاغ والمساءلة. وغالبًا ما تمتد الشراكات والمشاريع التعاونية لعدد من السنوات، فهي مهمة لتوثيق العملية وتاريخ وثقافة التعاون.

يمكن استخدام التكنولوجيا للتقريب بين الشركاء ودمج العمليات والمساهمة في الحفاظ على علاقات قوية على المدى الطويل. ويعتمد استخدام التكنولوجيا على توافر بنية تحتية داعمة وموثوقة. ويمكن استخدام الأمثلة أدناه كدليل على الحاجة إلى الاعتماد على البنية التحتية كشرط أساسي. وتختلف المنصات التكنولوجية الداعمة للإنترنت من حيث عمق التعاون، وهي تشمل:

- شبكات/منصات المشاركة: كحد أدنى، تمثل مشاركة الشبكات والمنصات عامل تمكين فعال للشراكة، والتي يمكن استخدامها لتوزيع المعلومات ولمشاركة الموارد الجديدة مثل البيانات والتنبيه بالمواعيد النهائية وإطلاع الشريك على سير المشروع. تتضمن الطرق الشائعة لتوزيع المعلومات المكانية عبر الإنترنت بوابات البيانات وعرض أو نشر الخرائط المركزية والتخزين السحابي للبيانات.
- منصات التعاون الرقمي: تتجاوز مشاركة المعلومات، فهي مساحات عمل افتراضية تسمح لعدة مشاركين بتحرير المستندات ومجموعات البيانات المشتركة معاً. تنسخ أنظمة التفاعل في الوقت الفعلي تجربة العمل في نفس النطاق. على سبيل المثال، تسمح أنظمة التفاعل في الوقت الحقيقي، مثل نظام المعلومات الجغرافية للمؤسسات، بالتحرير التعاوني لمجموعات البيانات/المستندات عبر الإنترنت.
- أنظمة إدارة المشروعات عبر الإنترنت: تسمح أدوات إدارة المشروعات على شبكة الإنترنت للمؤسسة الرائدة بوضع خطط المشروع وأدوار المسؤولين والجداول لكل الشركاء (NRC، ٢٠٠٢).
- منصات الاتصال: منصات الاتصال مثل مواقع مؤتمرات الفيديو القائمة على الويب، وهي تجمع الفرق عن بعد معاً للتخطيط والعصف الذهني وحل المشكلات.
- البرمجيات كخدمة (SaaS): وهي أنظمة تتيح استخدام أدوات التعامل مع البيانات المكانية المشتركة، مثل إدارة البيانات وتحليلات البيانات، مما يسمح للفرق باستخدام نفس الطرق وبالتالي تحقيق نفس النتائج، بغض النظر عن مكان الموقع.

١٤-٦-٧ المراجعة والتقييم

من المهم مراجعة وتقييم الشراكة ذاتها، فضلاً عن العمل المنجز - سواء كان ذلك تدريباً لتنمية القدرات أو تنفيذ نظام أو مشروع تجاري جديد و/أو الحصول على البيانات.

من المهم مراجعة وتقييم الشراكة ذاتها، فضلاً عن تقديم العمل.

لهذا السبب، من المهم إنشاء عملية المراجعة والتقييم والاتفاق عليها - من حيث الأهداف وطريقة التطبيق وماهية الدروس المستفادة المطلوب تطبيقها. ويتم تنفيذ المراجعات والتقييمات من خلال منهجية عملية مفتوحة لتلقي الملاحظات ومتابعة الأداء.

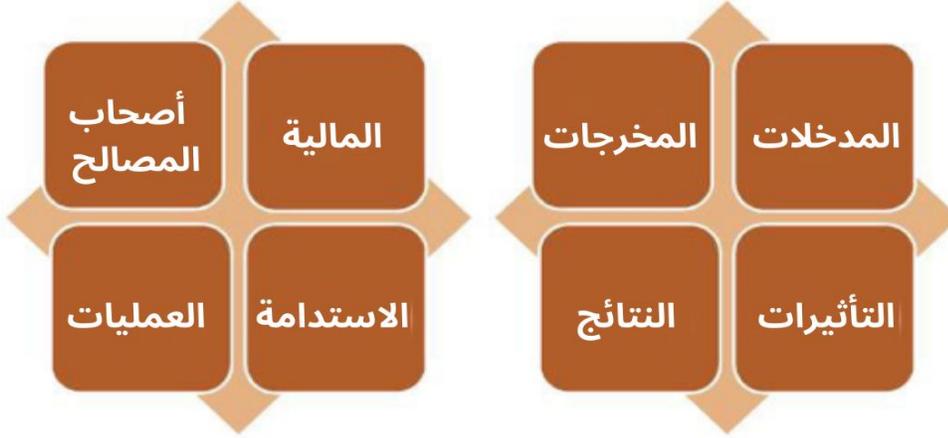
أحد أصعب أجزاء عملية المراجعة والتقييم هو اختيار ما يُقاس. ويشمل الشكل (٧-٨ أ) بعض الأمثلة على تلك التدابير:

- قياس المدخلات مثل البيانات التي يتم جمعها والاجتماعات والتقارير والإجراءات المتفق عليها التي تقدمها الشركة نحو إنجاز الأهداف.
- قياس المخرجات وهي نتائج المدخلات والأنشطة، مثل زيادة عدد مجموعات البيانات المتاحة.
- قياس النتائج من حيث الفوائد العامة والتغيير في السلوك، مثل استخدام بيانات مكانية أكثر فعالية وممارسات إدارة المعلومات عالية الكفاءة.
- قياس الآثار التي تحدثها الشراكة من حيث التأثيرات على المدى الطويل على الظروف الاجتماعية والبيئية

والاقتصادية.

يجب أن تشكل المراجعات المنتظمة جزءًا من المراقبة والتقييم الشاملين. تنظر المراجعة في الشراكة نفسها وتستخدم مزيجًا من التدابير - المالية وأصحاب المصلحة والعمليات والاستدامة (الشكل ٧، ٨، ب):

- المالية: مراجعة ميزانية المشروع ومعدل الإنفاق بالنسبة لتوازن الميزانية.
- أصحاب المصلحة: مستوى الرضا وسمعة العلامة التجارية ونمو المستخدمين النهائيين.
- العمليات: زيادة جودة المنتج وتحسين قدرات عملية صنع القرار.
- الاستدامة: نمو المهارات/المعرفة وزيادة الوعي واستخدام المعلومات المكانية.



الشكل ٧-٦: (أ) تدابير الرصد والتقييم؛ و(ب) عناصر الشراكة التي يجب مراجعتها بانتظام.

المثال على عملية مراجعة وتقييم الشراكة موجود في الملحق ٧-٣.
المثال على وضع مؤشرات النجاح موجود في الملحق ٧-٤.



١٥-٦-٧ إبرام شراكة

عادةً ما يتم إجراء عملية الانتقال وإبرام الشراكة في مرحلة إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة. هذه العملية تحدد أيضًا في الاتفاقية القانونية الأصلية،

من المهم إنهاء مشروع الشراكة رسميًا. غالبًا ما تنتهي الشراكات بوقف قوية أو تدهور تدريجي دون تواصل فعلي.

أن الانتهاء من المشروع الرسمي مهم. في كثير من الأحيان تنتهي الشراكات بالتوقف أو التضاؤل تدريجيًا دون التواصل الجوهري (NRC، ٢٠٠٢). هذا معناه أنه لم توجد فرصة للتقييم وربما تجديد الأهداف والالتزامات، ولذا قد تترك المهام الأساسية دون إنجاز.

من المهم أيضًا تحديد تاريخ انتهاء الاتفاقية الحالية. في حين قد تستمر بعض العلاقات في المستقبل دون توقف، ولذا يُوصى بأن يكون لها تاريخ توقّف مع بداية جديدة للشراكة والاتفاق. يسمح هذا الإصدار الجديد بالتعديلات التي قد تكون مرغوبة على أساس الخبرة السابقة. وبمجرد اتخاذ القرار من قبل جميع الأطراف لإغلاق الشراكة رسميًا، فإنه يجب القيام بالأنشطة التالية:

- التحقّق من انتهاء جميع الأنشطة المتفق عليها للشراكة/المشروع التعاوني؛

- تخصيص أصول المشروع - عادةً لأحد الشركاء؛
- مراجعة واعتماد الحسابات والتقارير المالية الختامية وتحويل الأموال المتبقية/الأرصدة حسب الاقتضاء؛
- أرشفة السجلات النهائية ووثائق المشروع؛
- إجراء دراسات استقصائية حول الشراكة وأصحاب المصلحة؛
- إعداد تقرير إغلاق بما في ذلك الدروس المستفادة؛
- التعرف على إنجازات المشروع والاحتفاء بها؛
- تفعيل التواصل المناسب لتقديم المشورة لإغلاق الشراكة وإنجازاتها.

٧-٧ المخرجات

قائمة المخرجات أدناه هي مثال على الإجراءات التي يمكن مراقبتها لتحسين عوامل النجاح لتحقيق إطار عمل المعلومات المكانية المتكاملة. تشمل الأمثلة:

- الحاجة إلى الشراكة - كيف يمكن للشراكة تحسين القدرات وفجواتها؛
- أنواع الشراكة - تقييم فرص الشراكة؛
- صياغة معايير الاختيار المناسبة لتقييم الشركاء المحتملين؛
- نتائج البحث الأولي وتقصي الحقائق لدى الشركاء المحتملين؛
- تقييم الخيارات المتاحة والآثار العملية ذات الصلة بكل خيار؛
- نتيجة التحليل المالي؛
- ترتيبات واتفاقيات الشراكة، بما في ذلك إدارتها وهيكلك الحوكمة وخطة الاتصال؛
- عمليات المراجعة والتقييم، بما في ذلك مؤشرات النجاح؛
- عقد الشراكة عند الاقتضاء.

٨-٧ النتائج

توسّع الشركاء من قدرات الحكومات لتحقيق المزيد مع الاستفادة من مجموعة متنوعة من المعارف والخبرات التي تقوّي المنظمة وإدارة معلوماتها المكانية وقدراتها وبنائها التحتية.

تتحقق المشاركة والتعلم ونقل المعرفة وزيادة القدرات وغير ذلك من الفوائد الشراكات الغير مباشرة. وفي بعض الأحيان، قد تظهر قيمة تعلم ما يجب تجنبه.

إن تجربة الشراكة تجربة ثمينة تضارع بل ربما تكون بقدر أكبر من الممارسات العملية المثبتة. غالبًا ما ينتج توصيل الغرض

من المنظمة وقيمتها شبكة واسعة من أ قادة العمل المنفذ.

لذلك، يتم تعزيز إدارة المعلومات المكانية من خلال:

- التعاون الفعال بين مختلف التخصصات والقطاعات والوسطاء الأكاديمية والجمعيات وأصحاب المصلحة ومستويات الحكومات والتعاون الإقليمي والدولي؛
- تعزيز كفاءة جهود التنمية من خلال استغلال المزايا المتكاملة للمشاركين في الشراكة؛
- التنوع الذي تجلبه الشركات إلى المعرفة التنظيمية والخبرة والكفاءة؛
- المهارات والخبرات والمعرفة والموارد المتكاملة؛
- المساعي الاستراتيجية والتآزر والشراكات الموثوقة التي تدرك الاحتياجات والتطلعات والأهداف المشتركة والأولويات الوطنية؛

تعمل الشركات وأوجه التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين على الاستفادة من مجموعة الموارد، سواء كانت معرفية أو بشرية أو مالية، وهي لديها الإمكانيات لاحتضان الأنشطة والأساليب الإبداعية والمبتكرة والشروع في التغيير ومعالجة التعقيدات وتطوير الخيارات الفعالة لتقديم التحول المطلوب. وتستفيد الشركات متعددة أصحاب المصلحة وأوجه التعاون من القوة الجماعية والعزم والموارد وفق تنوع الشركاء ومساهمات كل منهم. وتلزم الشركات وأوجه التعاون بتحقيق التنمية الوطنية والأولويات الاستراتيجية وورقة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على جميع المستويات.

ويمكن أن تخلق الشركات والتعاون الفعال مستوى من المرونة بين الشركاء؛ مع تسريع أي عملية تطوير وابتكار وتحول لتعزيز القيمة والتركيز وشحن الأهداف. وفي النهاية، تعزز الشركات الفعالة وأوجه التعاون المعرفة وتطور القدرات لتحسين إدارة المعلومات المكانية المتكاملة وطنياً.

٩-٧ الموارد

كجزء من برنامج عمل لجنة خبراء الأمم المتحدة حول إدارة المعلومات المكانية العالمية (UN-GGIM)، هناك عدد من المبادرات والأنشطة، بما في ذلك اللجنة الفرعية ومجموعات الخبراء والعمل ضمن لجنة الخبراء. هذه المبادرات والأنشطة هي استشارية وتحتاج إلى أصحاب المصالح المتعددون للوصول إلى المخرجات والنتائج.

وقد ساعدت طبيعة العمل الشاملة والتشاركية هذه في إعداد عدد من الوثائق والمنشورات المفيدة عند التعامل مع فرص وتعقيدات الشركات التي تؤثر على إدارة المعلومات المكانية.

يشمل هذا على وجه التحديد عمل ومساهمات فريق الخبراء المعني بإدارة الأراضي وتنظيمها والفريق العامل المعني باتجاهات الترتيبات المؤسسية الوطنية لإدارة المعلومات المكانية ومجموعة العمل الخاصة بالأطر القانونية والسياسية لإدارة المعلومات المكانية. كما قدم الخبراء والجمعيات سلسلة من النتائج التي ستدعم المنظمات في ترتيبات شركتهم نحو إدارة المعلومات المكانية المتكاملة وطنياً.

١٠-٧ المراجع

Paul Polman, ٢٠١٧. *An introduction to multi-stakeholder partnerships*. Briefing document for the GPEDC High Level Meeting, November ٢٠١٦. [Online] Available at <https://www.thepartneringinitiative.org/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٣/Introduction-to-MSPs-Briefing-paper.pdf>. Accessed January ٢٠١٩.

National Resource Centre (NRC), ٢٠٠٢. *Strengthening Nonprofits: A Capacity Builders Resources Library, Partnerships: Frameworks for Working Together*. Reviewers D. Lingo, D Karp and H. Usera, [Online] Available at <http://www.strengtheningnonprofits.org/resources/e-learning/online/partnerships/>. Accessed January ٢٠١٩.

Mark Tranel and Kay Gasen (Date) *Community Partnerships: A Sustainable Resource for Non-governmental Organizations*. [Online] Available at http://www.Federalreserve.gov/communityaffairs/national/CA_Conf_SusComDev/pdf/tranelmark.pdf.

Longmore, ٢٠١٨. *Building Trust: How the development community can engage the private sector*. OECD Development Matters, ١١ September ٢٠١٨ [Online] Available at <https://oecd-development-matters.org/٢٠١٨/٠٩/١١/building-trust-how-the-development-community-can-engage-the-private-sector/>. Accessed January ٢٠١٨.

Mark Dubow, ٢٠٠٦. *10 Steps for Evaluating and Selecting a Strategic Partner*: HealthLeaders Magazine, HealthLeaders News, August.

[Online]

<http://www.hcpro.com/HOM-٨٢٧٧٧-٣٧٤٩/١٠-Steps-for-Evaluating-and-Selecting-a-Strategic-Partner.html>

Brinkerhoff, Jennifer M., ٢٠٠٢. *Partnership for international development; rhetoric or results?* Lynne Rienner Publishers, Inc., pp٢٠٥

